

الحد من التحرش يدعم مشاركة المرأة السعودية في التنمية تفعيل ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في العمل بالمنشآت الحكومية والخاصة



بيئة عمل آمنة

أو غير ذلك، سواء بسبب الجنس أو نوع الجنس أو غير ذلك، وتهدف أو تؤدي أو يحتمل أن تؤدي إلى إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي بالطرف الآخر.

وطالب متابعون بأن يطبق نظام التحرش على النساء والرجال دون تمييز، منبهين إلى أن القانون جاء جامعاً ولم يستثن النساء دون الرجال.

وتعزيم حماية العاملين. وبين أبا الخيل أن المقصود بالتعدي السلوكي "الإيذاء"، هو جميع ممارسات الإساءة من طرف على طرف آخر، ومن ذلك جميع أشكال الاستغلال أو التهديد أو التحرش أو الابتزاز أو الإغراء أو التشاجر أو الشتم أو التحقير أو الإيحاء بما يخدش الحياء أو تعمد الخلوة مع الجنس الآخر أو أي شكل من أشكال التمييز جسدياً أو لفظياً،

وذلك تم طرحها في مسودة معاً للقرار لأخذ الإراء عليها.

وأضاف موضحاً أن "القرار تطرق إلى تعريف ضوابط الحماية من التعديات السلوكية ونطاقها، وتدابير الوقاية والحماية العامة التي يجب أن تتخذها المنشأة، وما هي التدابير اللازمة لتمكين لجنة التحقيق في التعديات السلوكية التي يجب أن تتخذها المنشأة من أجل

وبين أنه تم الرجوع في إصدار هذه الضوابط إلى نظام العمل واللائحة التنفيذية لنظام العمل وقرار مجلس الوزراء لمكافحة جريمة التحرش وبعض الاتفاقيات الدولية والممارسات العالمية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، كما تم عرضها وتلقيها من خلال عدة ورش عمل مع مختصين من مختلف الجهات في القطاع الخاص،

أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في السعودية عن تطبيق قرار ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في العمل، بهدف تحسين بيئة العمل وتطويرها، وجعلها جاذبة للباحثين والباحثات عن عمل، وحفظ حقوق العاملين والعاملات من جميع أشكال الاستغلال أو التهديد أو التحرش.

دينية انتهت صلاحيتها. وعبر هذا القانون الذي يفرض على الجهات المعنية في القطاعين الحكومي والأهلي وضع التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل، ومساعدة أي من منسوبيها تاديباً في حالة مخالفته، تدخل المرأة السعودية سوق العمل بكل ثقة.

ويعتبر هيئة حقوق الإنسان السعودية إنه يجب على الجهات المعنية في القطاعين الحكومي والأهلي وضع التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل ومساعدة أي من منسوبيها تاديباً في حالة مخالفته.

وأوضحت الهيئة في بيان صحفي صدر عنها الثلاثاء أن المسألة التاديبية لواقعة التحرش داخل بيئة العمل، لا تمنع المجني عليه من التقدم بشكوى أمام الجهات المختصة نظاماً.

وأضافت أنه على الجهات في القطاعين الحكومي والأهلي اتخاذ التدابير التي تتضمن "البينة لتلقي الشكاوى داخل الجهة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من صحة الشكاوى وجديتها وبما يحافظ على سريتها، إضافة إلى نشر تلك التدابير وتعريف منسوبيها بها".

الرياض - حازت المرأة على اهتمام كبير في رؤية السعودية 2030 ومرحلة الانتقال من عصر النفط إلى عصر الخدمات والسياحة والاقتصاد الرقمي، وهي خطوات اقتصادية نجاحها يحتاج إلى روافد اجتماعية وإصلاحات تراعي خصوصية المجتمع وفي نفس الوقت تتعامل معه بعقلية أكثر انفتاحاً وتفهماً.

وأوضحت الهيئة في بيان صحفي صدر عنها الثلاثاء أن المسألة التاديبية لواقعة التحرش داخل بيئة العمل، لا تمنع المجني عليه من التقدم بشكوى أمام الجهات المختصة نظاماً.

وأضافت أنه على الجهات في القطاعين الحكومي والأهلي اتخاذ التدابير التي تتضمن "البينة لتلقي الشكاوى داخل الجهة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من صحة الشكاوى وجديتها وبما يحافظ على سريتها، إضافة إلى نشر تلك التدابير وتعريف منسوبيها بها".

وفي مايو 2018 وافق مجلس الشورى في السعودية على مشروع نظام مكافحة جريمة التحرش، الذي أعدته وزارة الداخلية بناء على أمر من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، ويدعو إلى ضرورة سن قانون يجرم التحرش ويحدد العقوبات اللازمة التي تمنع بشكل قاطع مثل هذه الأفعال، في خطوة اعتبرها المجتمع السعودي رائدة للحد من جرائم التحرش والحيلولة دون وقوعها.

وأقر وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي في 3 أكتوبر الجاري ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل، التي تهدف إلى صيانة خصوصية الفرد وكرامته وحريته الشخصية، ودخلت حيز التنفيذ في 20 أكتوبر.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل أن القرار يهدف إلى تحسين بيئة العمل وتطويرها وجعلها جاذبة للباحثين والباحثات عن عمل، وحفظ حقوق جميع العاملين والعاملات.

ويأتي هذا الإجراء ضمن الخطوات الداعمة لحضور المرأة في المجتمع، أولاً تقديراً لما وصلت إليه من مستوى تعليمي وثقافي هائل، رغم الصعوبات المجتمعية التي كانت تواجهها، وثانياً لأن المرأة نصف المجتمع السعودي من حيث عدد السكان (42.52 بالمائة حسب إحصائيات 2017)، ونصفه من حيث عدد الدارسين المسجلين في الجامعات السعودية (51.8 بالمائة)، وهي نصف المجتمع الأكثر طموحاً، وفق مؤشر السعادة لدى شباب السعودية.

ويحضر قانون التحرش المرأة من الكثير من القيود، ما يعني عوائد هامة للمجتمع والدولة، نظراً لما توفره المرأة من اليد العاملة المهرة والقوة المنتجة الضائعة لأسباب اجتماعية وتوظيفات

نظام مكافحة جريمة التحرش في السعودية

سريتها، ونشر تلك التدابير وتعريف منسوبيها بها. ويجب على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي مساعدة أي من منسوبيها تاديباً - في حالة مخالفته أي من الأحكام المنصوص عليها في هذا النظام، وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة. ولا تدخل المسألة التاديبية التي تتم وفقاً لهذه المادة بحق المجني عليه في التقدم بشكوى أمام الجهات المختصة.

ولسلك من اطلع على حالة تحرش إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

- المادة الخامسة: يجب على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي وضع التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل في كل منها، على أن يشمل ذلك آلية تلقي الشكاوى داخل الجهة والإجراءات اللازمة للتأكد من صحة الشكاوى وجديتها وبما يحافظ على

مدلول جنسي، تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر، تمس جسده أو عرضه، أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة.

- المادة الثالثة: من النظام على أنه لا يحول تنازل المجني عليه أو عدم تقديم شكوى دون حق الجهات المختصة نظاماً في اتخاذ ما تراه محققاً للمصلحة العامة وذلك وفقاً لأحكام نظام الإجراءات الجزائية والأنظمة الأخرى ذات الصلة،

يهدف نظام مكافحة التحرش الذي أقرته السعودية إلى مكافحة جريمة التحرش وتطبيق العقوبة على مرتكبها وحماية المجني عليه، وذلك صيانة لخصوصية الفرد وكرامته وحريته الشخصية، التي كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة، ومن أبرز مواد:

- المادة الأولى: يقصد بجريمة التحرش، لغرض تطبيق أحكام هذا النظام، كل قول أو فعل أو إشارة ذات

تمرد نسائي في مصر ضد تعديلات متوقعة على قانون الخلع

مجلس النواب يناقش اقتصار طلب الخلع على التضرر من العجز الجنسي لخفض نسبة الطلاق

بالخروج مع صديقاتها. والأمثلة على ذلك كثيرة ويصعب حصرها، والمشكلة أن كل قضايا الخلع التي تنظرها المحاكم تكون بذريعة "وقوع الضرر"، وفي كل الأحوال لا يملك القاضي سوى أن يعرض على الطرفين التصالح، فإذا رفضت الزوجة يحكم بطلاقها.

وترى بعض الأصوات المعتدلة أن وقف الاستخدام الخاطئ من جانب بعض الزوجات لقانون الخلع لا يكون باقتصار الأمر على التضرر من الضعف الجنسي، بل بتقنين الأسباب التي يمكن أن تلجأ إليها الزوجة، بحيث لا تتسبب دوافع غير منطوقة في حدوث الطلاق.

ويعصن باليأس والإحباط من تحسن سلوكيات ونصرفات أزواجهن.

وأضافت "لجان قانون الخلع بسبب تكرار التعذيب الجسدي، ورفض زوجي تطليقي بهدوء دون قضايا بتطبيقها الزوجة التي تتعرض للضرب والحط من كرامتها إذا اقتصر الخلع على الضعف الجنسي، تصور أن الانتحار هو البديل الأمثل للهروب من حميم الأزواج".

وما يمكن أن يطعن الأصوات الراضية، أن نائبات البرلمان يتخذن موقفاً مناهضاً لها، وتسعين كل منهن إلى حشد دائرة علاقاتها داخل مجلس النواب

ووجدت بعض الدوائر السياسية أن قيام البرلمان بفتح الباب أمام تعديل قانون الخلع، البديل الآمن للخروج من الحل بالتضييق على الزوجات.

وتدعم دار الإفتاء المصرية تعديل قانون الخلع، لأنه من وجهة نظرها سبب رئيسي في ارتفاع نسب الطلاق، حيث سبق للمفاتيح شوقي علام أن دعا إلى حتمية إعادة النظر في مواده، حتى لا يتم ترك الباب مفتوحاً أمام الزوجات واللجوء إليه دون ضوابط.

وقال المفتي إن دخول المحاكم طرف في زيادة معدلات الطلاق عن طريق قضايا الخلع، مسألة خطيرة ومزعجة وتتطلب من المؤسسات التشريعية وضع حلول جذرية لإساءة استخدام القانون.

ووجدت بعض الدوائر السياسية أن قيام البرلمان بفتح الباب أمام تعديل قانون الخلع، البديل الآمن للخروج من الحل بالتضييق على الزوجات.

وتدعم دار الإفتاء المصرية تعديل قانون الخلع، لأنه من وجهة نظرها سبب رئيسي في ارتفاع نسب الطلاق، حيث سبق للمفاتيح شوقي علام أن دعا إلى حتمية إعادة النظر في مواده، حتى لا يتم ترك الباب مفتوحاً أمام الزوجات واللجوء إليه دون ضوابط.

وقال المفتي إن دخول المحاكم طرف في زيادة معدلات الطلاق عن طريق قضايا الخلع، مسألة خطيرة ومزعجة وتتطلب من المؤسسات التشريعية وضع حلول جذرية لإساءة استخدام القانون.

ووجدت بعض الدوائر السياسية أن قيام البرلمان بفتح الباب أمام تعديل قانون الخلع، البديل الآمن للخروج من الحل بالتضييق على الزوجات.

وتدعم دار الإفتاء المصرية تعديل قانون الخلع، لأنه من وجهة نظرها سبب رئيسي في ارتفاع نسب الطلاق، حيث سبق للمفاتيح شوقي علام أن دعا إلى حتمية إعادة النظر في مواده، حتى لا يتم ترك الباب مفتوحاً أمام الزوجات واللجوء إليه دون ضوابط.

وقال المفتي إن دخول المحاكم طرف في زيادة معدلات الطلاق عن طريق قضايا الخلع، مسألة خطيرة ومزعجة وتتطلب من المؤسسات التشريعية وضع حلول جذرية لإساءة استخدام القانون.

ووجدت بعض الدوائر السياسية أن قيام البرلمان بفتح الباب أمام تعديل قانون الخلع، البديل الآمن للخروج من الحل بالتضييق على الزوجات.

وتدعم دار الإفتاء المصرية تعديل قانون الخلع، لأنه من وجهة نظرها سبب رئيسي في ارتفاع نسب الطلاق، حيث سبق للمفاتيح شوقي علام أن دعا إلى حتمية إعادة النظر في مواده، حتى لا يتم ترك الباب مفتوحاً أمام الزوجات واللجوء إليه دون ضوابط.

وقال المفتي إن دخول المحاكم طرف في زيادة معدلات الطلاق عن طريق قضايا الخلع، مسألة خطيرة ومزعجة وتتطلب من المؤسسات التشريعية وضع حلول جذرية لإساءة استخدام القانون.

وقالت فاطمة حسن، وهي استشارية في شؤون الأسرة، إن استمرار قانون الخلع جعله أقرب طريق أمام الكثير من النساء لحل المشكلات الزوجية، دون اكتراث لحماية حقوق الأبناء أو الحفاظ على صلابة الأسرة، خاصة من الصغيرات في السن اللاتي يعترين الزواج رفاهية.

وأضافت "العرب" أن وضع ضوابط على لجوء الزوجة إلى طلب الخلع، توجه مطلوب للحفاظ على القوام الأسري من الانهيار، شريطة عدم إجبار المرأة على حياها لا تقبلها، وتكون أسباب الطلاق مرتبطة باستحالة استمرار العلاقة بين الزوجين ويكون الحل في القضاء لإنهاء العلاقة.

ووجدت بعض الدوائر السياسية أن قيام البرلمان بفتح الباب أمام تعديل قانون الخلع، البديل الآمن للخروج من الحل بالتضييق على الزوجات.

وتدعم دار الإفتاء المصرية تعديل قانون الخلع، لأنه من وجهة نظرها سبب رئيسي في ارتفاع نسب الطلاق، حيث سبق للمفاتيح شوقي علام أن دعا إلى حتمية إعادة النظر في مواده، حتى لا يتم ترك الباب مفتوحاً أمام الزوجات واللجوء إليه دون ضوابط.

وقال المفتي إن دخول المحاكم طرف في زيادة معدلات الطلاق عن طريق قضايا الخلع، مسألة خطيرة ومزعجة وتتطلب من المؤسسات التشريعية وضع حلول جذرية لإساءة استخدام القانون.

ووجدت بعض الدوائر السياسية أن قيام البرلمان بفتح الباب أمام تعديل قانون الخلع، البديل الآمن للخروج من الحل بالتضييق على الزوجات.

وتدعم دار الإفتاء المصرية تعديل قانون الخلع، لأنه من وجهة نظرها سبب رئيسي في ارتفاع نسب الطلاق، حيث سبق للمفاتيح شوقي علام أن دعا إلى حتمية إعادة النظر في مواده، حتى لا يتم ترك الباب مفتوحاً أمام الزوجات واللجوء إليه دون ضوابط.

وقال المفتي إن دخول المحاكم طرف في زيادة معدلات الطلاق عن طريق قضايا الخلع، مسألة خطيرة ومزعجة وتتطلب من المؤسسات التشريعية وضع حلول جذرية لإساءة استخدام القانون.

ووجدت بعض الدوائر السياسية أن قيام البرلمان بفتح الباب أمام تعديل قانون الخلع، البديل الآمن للخروج من الحل بالتضييق على الزوجات.

وتدعم دار الإفتاء المصرية تعديل قانون الخلع، لأنه من وجهة نظرها سبب رئيسي في ارتفاع نسب الطلاق، حيث سبق للمفاتيح شوقي علام أن دعا إلى حتمية إعادة النظر في مواده، حتى لا يتم ترك الباب مفتوحاً أمام الزوجات واللجوء إليه دون ضوابط.

وقال المفتي إن دخول المحاكم طرف في زيادة معدلات الطلاق عن طريق قضايا الخلع، مسألة خطيرة ومزعجة وتتطلب من المؤسسات التشريعية وضع حلول جذرية لإساءة استخدام القانون.

ووجدت بعض الدوائر السياسية أن قيام البرلمان بفتح الباب أمام تعديل قانون الخلع، البديل الآمن للخروج من الحل بالتضييق على الزوجات.

وتدعم دار الإفتاء المصرية تعديل قانون الخلع، لأنه من وجهة نظرها سبب رئيسي في ارتفاع نسب الطلاق، حيث سبق للمفاتيح شوقي علام أن دعا إلى حتمية إعادة النظر في مواده، حتى لا يتم ترك الباب مفتوحاً أمام الزوجات واللجوء إليه دون ضوابط.

وقال المفتي إن دخول المحاكم طرف في زيادة معدلات الطلاق عن طريق قضايا الخلع، مسألة خطيرة ومزعجة وتتطلب من المؤسسات التشريعية وضع حلول جذرية لإساءة استخدام القانون.

ووجدت بعض الدوائر السياسية أن قيام البرلمان بفتح الباب أمام تعديل قانون الخلع، البديل الآمن للخروج من الحل بالتضييق على الزوجات.

وتدعم دار الإفتاء المصرية تعديل قانون الخلع، لأنه من وجهة نظرها سبب رئيسي في ارتفاع نسب الطلاق، حيث سبق للمفاتيح شوقي علام أن دعا إلى حتمية إعادة النظر في مواده، حتى لا يتم ترك الباب مفتوحاً أمام الزوجات واللجوء إليه دون ضوابط.

وقال المفتي إن دخول المحاكم طرف في زيادة معدلات الطلاق عن طريق قضايا الخلع، مسألة خطيرة ومزعجة وتتطلب من المؤسسات التشريعية وضع حلول جذرية لإساءة استخدام القانون.



تجنب الطلاق يتطلب حلاً جذرية